



رئيس

مصلحة الضرائب المصرية

أما بالنسبة للحالات التقديرية براعي اتباع الأسس التالية:-

أولاً : الإيرادات :-

يتم تحديدها استرشادا بما يلى:-

١. معاينة المركز وفروعه " إن وجدت " معاينات دقيقة ومتكررة خلال الموسم الدراسي وفي أوقات تتناسب مع طبيعة النشاط لتحديد:-

- موقع المركز والمنطقة الكائن بها (شعبية - راقية) ومدى شهرته.
- مساحة المركز وعدد أدواره، وعدد قاعات التدريس وسعتها، عدد المقاعد بكل قاعة، ومستوى التجهيزات لها.
- عدد الطلاب بكل مرحلة دراسية والمواد التي يتم تدرسيها وقت المعاينة.
- البيانات التي تحتويها اللوحة المعلقة بالمركز وجداول الحصص لمعرفة (المراحل الدراسية " ابتدائي - إعدادي - ثانوي - جامعة " / المواد الدراسية لكل مرحلة / أسماء المدرسين وتخصصاتهم / عدد الحصص اليومية لكل مادة).
- الأنشطة الأخرى التابعة للمركز مثل الحضانة - تعلم اللغات والكمبيوتر ..

مع مراعاة الإعلانات الخاصة بالمركز في المنطقة الجغرافية الكائن بها.

٢. مناقشة الممول مناقشة تفصيلية لتحديد:-

- طبيعة النشاط والمراحل الدراسية التي يتم التدريس لها بالمركز.
- عدد (المواد التي يتم تدرسيها - الحصص اليومية لكل مادة - الطلبة في الحصة الواحدة - مدرسي المادة الواحدة - وأجر الحصة).
- عدد أيام العمل (دراسة عادية / مراجعة وامتحانات).

إيرادات المركز سواء من أجر كل مادة بحسب كل مرحلة دراسية، أو من المراجعة والأمتحانات ، أو من طباعة وبيع الملخصات الدراسية [الملزم] الخاصة بكل مادة أو أية إيرادات أخرى يتحققها المركز.

تحديد ما إذا كان الطالب يقوم بدفع أجر الحصة كاملاً للمركز ثم يتولى المركز محاسبة المدرس على ما يخصه من الإيراد، أم كانت تدفع بالكامل للمدرس لاستقطاع حصته ويورد باقي الإيرادات للمركز أم أن المدرس يقوم بتأجير القاعة الدراسية من المركز لمراعاة ذلك عند محاسبة الطرفين كلاً بحسبه من الإيراد ولعمل المصادقات اللازمة للفحص أو إخبار المأمورية المختصة إذا لزم الأمر.

المصروفات الازمة لمباشرة النشاط سواء تمثلت في مصروفات عمومية وإدارية أو أية مصروفات أخرى متعلقة بالنشاط.



رئيس

مصلحة الضرائب المصرية

٣. يلتزم صاحب المركز ويتم مطالبته بتقديم بيان للمأمورية يتضمن (أسماء المدرسين/ جهة العمل التابعين لها / محل إقامتهم / المادة الدراسية وعدد الحصص التي قام المدرس بتدريسيها شهرياً أو خلال العام / عدد الطلبة في الحصة الواحدة / أجر الحصة).

وتتولى المأمورية المقدم إليها البيان السابق إياضه أما محاسبة المدرسين التابعين لاختصاصها جغرافياً ياخذون إيراداتهم لضريبة المهن غير التجارية أو إخطار المأمورية المختصة بمحاسبة الآخرين بحسب محل إقامتهم.

٤. في الحالات التي يتجاوز فيها رأس مال المركز خمسين ألف جنيه ويوضع فيها لحكم المادة (٥٩) من قانون الضريبة على الدخل لسنة ٢٠٠٥ وتعديلاته يلتزم صاحب المركز بتطبيق أحكام الخصم تحت حساب الضريبة طبقاً لحكم المادة (٧٠) من القانون السابق الأشارة إليه.

وفي جميع الأحوال يلتزم صاحب المركز بأن يخطر المأمورية المختصة بالمعاملات والمبالغ المدفوعة لأي مدرس إذا زادت قيمتها عن مائه جنيه وفي المواعيد المحددة بالفقرة الأخيرة من المادة (٥٩) من قانون ٩١ لسنة ٢٠٠٥ وتعديلاته.

على المأمورية المختصة التتحقق من مدى التزام المركز بتطبيق نظام التحصيل تحت حساب الضريبة المشار إليه بعليه عند الفحص وإنجاز اللازم نحو إخطار الإدارة المركزية للتحصيل لاعمال شئونها.

٥. الأطلاع على ما لدى المركز من سجلات ودفاتر خاصة بقيد الطلبة لكل مادة دراسية / وعدد الحصص وأجر الحصة / صور الإيصالات الصادرة من المركز.

٦. يحدد عدد (الشخص - الطلبة) وأنجر الحصة لكل مرحلة دراسية وفقاً لما يلى:-

- موقع المركز وشهرته.
- المواد الدراسية التي يتم تدريسيها بالمركز وشهرة مدرس المادة.
- المراحل التعليمية.
- أيام المراجعة والإمتحانات وإثرها في تحديد عدد الطلبة، أجر الحصة.



رئيس

مصلحة الضرائب المصرية

٧. يراعي محاسبة المركز عن أي إيرادات أو أنشطة أخرى يثبت مزاولتها مثل [الحضانة - تعليم اللغات والكمبيوتر....الخ].

٨. الإقرارات الضريبية المقدمة وأية بيانات أخرى متاحه للاسترشاد بها عند التقدير.

ثانياً : عدد أيام العمل

تحسب عدد أيام العمل سنوياً بـ ٣٠٠ يوم تقسم إلى:-

دراسة عاديـة ٢٤٠ يوم

مراجعة وامتحـات ٦٠ يوم

علي أن يراعي زيادة عدد الحصص في أيام المراجعة والأمتحانات.

ثالثاً : الوصول إلى صافي الربح

يتبعن على المأمورية الالتزام بما يلى:-

الفئة الأولى :-

يراعي تطبيق نسبة صافي الربح الخاصة بالبند (٥٧١) الواردة بالتعليمات رقم ١٢ لسنة ٢٠١٢ الصادرة بشأن قواعد وأسس المحاسبة الضريبية للمنشآت الصغيرة إذا لم يتجاوز رقم الأعمال السنوي (الإيرادات) للمركز مليون جنيه وأيا كان شكله القانوني سواء منشأة فردية أو شركة واقع.

الفئة الثانية :-

إذا تجاوز رقم الأعمال السنوي (الإيرادات) للمركز مليون جنيه يتبعن الالتزام بتطبيق أحكام المادة (١٤١ مكرر) من القرار الوزاري رقم ١٧٢ لسنة ٢٠١٥ ، وكذلك ما ورد بالكتاب الدوري رقم (١١) لسنة ٢٠٠٥ الصادر بشأن قواعد وأسس المحاسبة الضريبية للمنشآت التي يتجاوز رقم أعمالها السنوي مليون جنيه.

على كل من العناطق الضريبية والإدارة المركزية للتوجيه والرقابـه والإدارات التابعة لها متابعة تنفيذ ما جاء بهذه التعليمات بكل دقة .

والله ولـى التوفيق

رئيس

مصلحة الضرائب المصرية

عادل هاشم حسين

صدري : ٢٠١٧/٥/٩
مهام/إلكـ رئـ مصلـة الـ ضـابـ